

Distr.  
GENERAL

E/CN.3/1995/4  
24 January 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والعشرون

٢٧ شباط/فبراير - ٣ آذار/مارس ١٩٩٥

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

### إحصاءات الصناعة والتشييد

تقرير فرقة العمل المعنية  
بإحصاءات الصناعة والتشييد

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طي هذا إلى اللجنة الإحصائية تقرير فرقة العمل المعنية بإحصاءات الصناعة والتشييد (الجهة المنظمة للاجتماعات: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). والتقرير معد تلبية لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها الاستثنائية (نيويورك، ١١ - ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤).<sup>(١)</sup>

E/CN.3/1995/1

\*

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٩ (E/1994/29)

الفقرة ٢٤، (د).

## مرفق

تقرير فرقة العمل المعنية بإحصاءات الصناعة والتشييدالمحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢ - ١	مقدمة .....
٣	١٠ - ٣	أولا - المسائل المرفوعة إلى اللجنة الاحصائية للمراجعة .....
٤	١٣ - ١١	ثانيا - أهداف وأسلوب فرقة العمل، بما في ذلك هيكلها وموجز أنشطتها
٥	١٦ - ١٤	ثالثا - النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية .....
٧	١٩ - ١٧	رابعا - الخيارات المتعلقة بتطبيق التنقيح الثالث في التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (المطروح على اللجنة للبحث) .....
٨	٢٤ - ٢٠	خامسا - التقليل من الازدواجية .....
١٠	٢٨ - ٢٥	سادسا - مستقبل فرقة العمل .....
١١	٢٩	سابعا - نقاط للمناقشة .....
١٣	٤ - ١	تذييل - الولاية .....

### مقدمة

١ - يتكون أعضاء فرقة العمل المعنية بإحصاءات الصناعة والتشييد من عدة هيئات دولية: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الجهة المنظمة للاجتماعات)؛ والشعبة الإحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)؛ والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية. وتقدم ثلاثة بلدان الخبراء لدعم فرقة العمل في عملها، وهي: إيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - ومنذ انعقاد الدورة الاستثنائية للجنة الإحصائية، عقدت فرقة العمل ثلاثة اجتماعات: اجتماع في باريس في حزيران/يونيه ١٩٩٤؛ واجتماع في روما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ واجتماع في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

### أولا - المسائل المرفوعة إلى اللجنة الإحصائية للمراجعة

٣ - تؤكد النتائج التي توصلت إليها فرقة العمل النتائج الواردة في تقريرها السابق المرفوع إلى اللجنة (E/CN.3/1994/6)، التي مؤداها أن وضع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC REV.3) قد أدى إلى الاستقطاب بدلا من الانسجام فيما يتعلق بالإحصاءات الصناعية في جميع أنحاء العالم.

٤ - فقد وجدت فرقة العمل أن إدخال التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد يتوقف، بالنسبة لبلدان نامية كثيرة، على إجراء تعداد اقتصادي أو مسح للنشاط الاقتصادي واسع النطاق. بيد أن بلدان كثيرة لا تتوفر لديها الموارد ولا الدراية اللازمة للقيام بأي منهما.

٥ - كما وجدت فرقة العمل أن عددا من البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي وصلت في التصنيع إلى مرحلة أكثر تقدما، يخطط لإدخال التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، إلى جانب القيام بتعداد اقتصادي مقبل. بيد أن هذه البلدان تشكو من عدم تلقيها أي إرشاد بشأن الخطوات التي ينبغي لها اتخاذها لضمان مكان لها في المقارنة الدولية.

٦ - ووجدت فرقة العمل أيضا أن إدخال التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد ليس حدثا يكفي حدوثه مرة واحدة بل هو عملية طويلة الأمد قد تستغرق في بعض الحالات خمس سنوات أو أكثر. فخلال الوقت اللازم من أجل التحويل إلى التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، سيكون إبلاغ المنظمات الدولية بالإحصاءات الصناعية أقل انسجاما بكثير مما كان قبلا.

٧ - ووجدت فرقة العمل كذلك أنه ليس لدى البلدان (ولا المنظمات الدولية، في هذا الشأن) أية سياسة محددة المعالم بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها لحماية الاستمرارية في مجموعتها الزمنية خلال الفترة الانتقالية، وليس لديها على وجه الخصوص أي إرشاد بشأن الكيفية التي تحافظ بها على استمرارية مؤشرات التغير القصيرة الأجل لديها في الأنشطة الصناعية.

٨ - وترى فرقة العمل أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وبعض الدول الأعضاء المتبقية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) هي بمأمن إلى حد كبير من أن تكون عرضة لهذه التأثيرات. بيد أن عملية التحويل، حتى بالنسبة لها، ستكون عملية طويلة الأمد كما ستكون إمكانية المقارنة في النهاية بين العالم المتقدم والعالم النامي أقل مما كانت عليه قبل إدخال التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد.

٩ - وفي حين أن فرقة العمل تقر الجهود التي بذلت لاقامة أقوى الصلات بين التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد والتنقيح الأول من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الاتحادات الأوروبية (NACE) Rev.1 وتأييدها بشدة، فهي تعرب مع ذلك عن قلقها بشأن قدرة الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة على المحافظة على هذه الصلات، بالنظر إلى أن المكتب الاحصائي للاتحادات الأوروبية سيكون مرغما، عاجلا أم آجلا، على تغيير هيكل التنقيح الأول للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الاتحادات الأوروبية.

١٠ - وترى فرقة العمل أنه في حين تفرض التغيرات الطارئة على التكنولوجيا والتنظيم الصناعي في جميع أرجاء العالم إدخال تصنيف أكثر تعقيدا من التنقيح الثاني للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، فإن الظروف المحيطة بإدخال التنقيح الثالث من التصنيف المذكور لم تقيم بعناية كما أن الصعوبات التي تواجهها أكثرية البلدان في محاولتها تطبيق التصنيف الجديد لم تلق الاهتمام كما ينبغي.

#### ثانيا - أهداف وأسلوب فرقة العمل، بما في ذلك

#### هيكلها وموجز أنشطتها

١١ - أنشئت فرقة العمل بناء على طلب المشتركين في الدورة الخامسة عشرة للفريق العامل المعني بالبرامج الدولية للاحصاءات والتنسيق التابع للجنة الاحصائية. ويمكن تلخيص أهدافها (انظر التذييل) تحت عناوين: عدم الازدواجية في إبلاغ البلدان مختلف الهيئات الدولية بالاحصاءات الصناعية، والرد على اللجنة بشأن نتائجها فيما يتعلق بتطبيق التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، الذي اعتمدته اللجنة كنموذج دولي. وفي الدورة الاستثنائية للجنة، المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٤، أبلغت فرقة العمل أن هدفها الأول قد تحقق إلى حد كبير بيد أنها لا زالت في مرحلة التحقيق في الظروف التي تؤثر في تحقيق الهدف الثاني. كما أبلغت اللجنة بالنتائج الناجمة عن الدراسة الاستقصائية الأولى لممارسات البلدان ونواياها بشأن إدخال التصنيف، ونهت المشتركين إلى المشاكل المحيطة بإدخال التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي

الدولي الموحد. وفي الوقت ذاته، طلب من اللجنة تخويل فرقة العمل بمواصلة أنشطتها لمدة عام آخر وإجراء دراسة استقصائية ثانية لممارسات البلدان.

١٢ - وبهذه المناسبة، تجد فرقة العمل نفسها في وضع يمكنها من استعراض النتائج الناجمة عن دراستها الاستقصائية الثانية وتقديم عدد من الخيارات البديلة كي تناقشها اللجنة.

١٣ - وبغرض اضطلاع فرقة العمل بدراساتها الاستقصائية، قسمت السكان المستهدفين إلى عدد من المجموعات القطرية. وتتضمن هذه المجموعات بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (التي تم مسحها عن طريق التعاون بين هذه المنظمة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية)؛ والشركاء الذين يمرون بفترة انتقالية (عن طريق التعاون بين المنظمة المذكورة والمكتب المذكور وإيطاليا)؛ وبعض البلدان النامية المنتقاة (عن طريق اللجنة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة واليونيدو وكندا).

ولم ترد جميع البلدان على الدراسة الاستقصائية، رغم أن البلدان التي تم الاتصال بها مباشرة، عن طريق الزيارة أو بالهاتف، قدمت ردوداً مسهبة جداً. والشكل الذي استرشدت به المقابلات يقوم على أساس مشروع قدمه خبير يعمل في المكتب الإحصائي الإيطالي لدعم فرقة العمل. وبوجه الإجمال، وجدت البلدان أنه في استطاعتها الإجابة على أجزاء معينة من الاستبيان بدون مساعدة، بيد أن الظروف الفردية تباينت جداً إلى درجة لم يكن بالإمكان معها الإجابة على الأجزاء الأخرى إلا من خلال مقابلة موجهة.

#### ثالثاً - النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية

١٤ - دفعت نتائج الدراسة الاستقصائية فرقة العمل إلى تصنيف البلدان في أربع فئات:

(أ) البلدان التي التزمت بتحويل تصنيفها الحالي - الآن أو في المستقبل المنظور - إلى التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو إلى التنقيح الأول من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الاتحادات الأوروبية (NACE). وتضم هذه البلدان جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي، وأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وعدداً من الأعضاء المتبقين في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويقدم المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية إرشاداً فعالاً لأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية بشأن عدد من المبادئ والاتفاقيات الموضوعية من أجل تعزيز الانسجام في التحويل إلى التنقيح الأول من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الاتحادات الأوروبية؛

(ب) البلدان التي لم تستفد حتى الآن من أي إرشاد معد لتعزيز الانسجام أو لوضع مبادئ واتفاقيات مماثلة للمبادئ والاتفاقيات الواردة في التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، وذلك رغم التزام هذه البلدان بالتحويل إلى التنقيح

الثالث الآنف الذكر ورغم تدبيرها الوسائل اللازمة للقيام بتحويل محدد المعالم بدقة (عن طريق تعداد اقتصادي أو مسح واسع النطاق للنشاط الاقتصادي أو تحويل السجلات الإدارية). وتضم هذه البلدان بعض بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا:

البلدان التي ليست لديها

(ج)

الوسائل الآن ولا في المستقبل المنظور للاضطلاع بتحويل واسع النطاق إلى التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد. هذه البلدان ملتزمة بالاستمرار في تصنيفاتها الوطنية بشكلها الحالي أو بعد القيام بمراجعة لها. وتضم هذه البلدان بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية الأصغر حجماً؛ وعدداً كبيراً من البلدان الأفريقية؛ وبعض البلدان في الشرق الأوسط والشرق الأقصى. وقد أدرك عدد منها أن التحويل إلى التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، بخلاف العمليات السابقة، لا يمكن أن يكون عن طريق تحويل وربط آليين:

بلدان مثل الولايات

(د)

المتحدة وكندا لديها خطط في الوقت الراهن لتحويل تصنيفاتها الوطنية إلى تصنيف مشترك لا ينسجم إلا جزئياً مع التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد:

البلدان التي لم ترد بعد

(هـ)

أو التي ردت عن طريق تقديم بيان بالنواتج لا يقوم على أساس أي خبرة مباشرة بالنسبة لصعوبات التحويل من تصنيف للأنشطة الاقتصادية إلى تصنيف آخر مختلف تماماً يقوم على أنواع مختلفة من وحدات الإبلاغ وعلى تنظيم صناعي مختلف. وتضم هذه البلدان عدداً من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وعدداً من البلدان الخلف لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة، التي لا تقوم بالتحويل من التنقيح الثاني للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، بل التي تنتقل من نظام تصنيف مختلف تماماً.

١٥ - وفرقة العمل على اقتناع بأن تعزيز الانسجام بين التصنيفات هو عمل مجد للأسباب التالية:

أن التصنيف المشترك

(أ)

يتيح إجراء مقارنات أكثر ثقة بشأن الكيفية التي تؤثر بها السياسات على الأداء الاقتصادي للصناعات منفردة، بتفصيل لا بأس به. فالصناعات ذات الخصائص التجارية والتكنولوجية المتباينة (مثل السيارات والطائرات) ينبغي تحديدها بشكل منفصل كما أن تعريف هذه الصناعات يجب أن يكون منسجماً في جميع البلدان:

أن التصنيف المشترك

(ب)

يجعل في الإمكان قياس الأداء بدقة. فبالإضافة إلى تقييم آثار السياسات الصناعية، فإن نظام التصنيف

المشترك يتيح لمحللي السياسات تحديد القطاعات الطليعية والمتخلفة عندما يقارنون الأداء الاقتصادي لإحدى الدول بالأداء الاقتصادي للبلدان الأخرى.

١٦ - ومع ذلك، ينبغي ملاحظة أن تعزيز الانسجام بين التصنيفات المحسنة لا بد وأن يولد انقطاعا في المجموعة التاريخية.

رابعا - الخيارات المتعلقة بتطبيق التنقيح الثالث في  
التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة  
الاقتصادية (المطروح على اللجنة للبحث)

١٧ - وفقا للمحاكمة الواردة في السطر المذكور أعلاه، تقدم فرقة العمل الخيارات التالية إلى اللجنة، وذلك عملا، برغبتها في إدخال قدر أكبر من الانسجام على اعتماد التصنيفات الاقتصادية واستعمالها. وقد أدرجت هذه الخيارات حسب التسلسل التنازلي من حيث التكلفة:

(أ)  
مساعدة البلدان في المجموعة (ج) (انظر الفقرة ١٤ أعلاه) التي ليست لديها الوسائل اللازمة لإجراء تعداد أو مسح واسع النطاق للنشاط الاقتصادي. واستنادا إلى الافتراض المحدود جدا بأن عدد البلدان التي سيتوفر لديها الهياكل الأساسية اللازمة للاضطلاع بمثل هذا العمل لن يزيد عن ٣٠ بلدا، وبأن العمل ذاته سيقصر على القطاع المنظم من الاقتصاد (وبعبارة أخرى، سيستبعد القطاع غير الرسمي)، وبأنه لن يطلب غير المعلومات التصنيفية، وبأن الشمول لن يتجاوز القطاعات التقليدية للصناعة والنقل والتوزيع، من المتوقع بالاسقاط أن هذا الجهد يتطلب وسطيا نصف مليون دولار لكل بلد أو أنه قد يتعين صرف مبلغ في حدود ١٥ مليون دولار خلال فترة من الوقت (بيد أن هذا الخيار يجب اكماله بالخيار (ب) الوارد أدناه؛

إنشاء ما يلي:

(ب)

فريق من الخبراء  
المتفرغين بدوام  
كامل مقره في كل  
من اللجان الإقليمية  
ويقوم بالتنسيق فيه  
خبير بدوام كامل في  
الشعبة الإحصائية  
بالأمانة العامة للأمم  
المتحدة على سبيل

١٠

الافتراض، يتحمل  
مسؤولية تعزيز النهج  
والمبادئ والاتفاقيات  
المشتركة فيما يتعلق  
بالانتقال من  
التصنيفات الوطنية  
(أو النصوص السابقة  
من التصنيف  
الصناعي الدولي  
الموحد) إلى التنيح  
الثالث في التصنيف  
الصناعي الدولي  
الموحد؛

مصرف لبيانات  
المشاكل المشتركة  
وحلولها؛ يحيل  
البلدان المتقدمة  
باستفسارات أكثر  
تعقيدا إلى شبكة من  
الخبراء، ويوفد  
بعثات مساعدة  
قصيرة الأجل إلى  
البلدان التي تضطلع  
بتعداد وفقا للمبادئ  
المذكورة أعلاه. أما  
تكاليف وزع هذه  
الفرقة فينبغي أن  
تضاف إلى الخيار  
(أ)، رغم أن الخيار  
(ب) يمكن أن يوجد  
بكيان مستقل إذا ما  
تقرر عدم مساعدة  
البلدان التي تحتاج

٢٢



إلى موارد للاضطلاع  
بتعداد أو بمسح  
واسع النطاق؛

انشاء خط ساخن مقره

(ج)

في الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ليس المقصود منه تعزيز المبادئ والاتفاقيات المشتركة، بل بكل بساطة الرد على الاستفسارات المتعلقة بالإدراج في التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد أو الاستبعاد منه، وذلك في حالة الخيارين (ب) و (ج) كليهما، وتكون الأداة الرئيسية للتحويل للاتفاق الثلاثي الذي توصل إليه في وقت سابق من هذه السنة المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية، ومكتب الولايات المتحدة للتعداد والإحصاءات في كندا، أو بالأحرى ذاك الجزء منه الذي يبين لكل فئة رباعية الرقم في التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد الأنشطة أو منتجات النظام المنسق للسلع والمواصفات والترميز، التي تتضمنها. وقد يكلف هذا الخيار ما يعادل عمل السنة لشخص واحد، ولا سيما إذا ما ضم إلى شرط البدء في إعداد المواد من أجل الاستكمال النهائي للتصنيف الصناعي الدولي الموحد.

توزيع عدد كاف، من

(د)

نسخ الاتفاق الثلاثي (أو من ذاك الجزء منه الممكن التطبيق، بدقيق العبارة) وبشكله الورقي أو الإلكتروني، على جميع البلدان المعنية، وبالإضافة إلى هذا، توزيع المواد الأخرى التي استحدثتها حتى الآن الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة (مواد بشأن الكيفية التي يمكن بها التحويل من التنقيح الثاني للتصنيف الصناعي الدولي الموحد إلى التنقيح الثالث منه، وبشأن الكيفية التي يتم بها التحويل من التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد إلى التنقيح الثاني من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، القائمة الأبجدية التي ترافق التنقيح الثاني من التصنيف الصناعي الدولي الموحد)، وكذلك التصنيفات والقوائم ذات الصلة التي وضعها المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية (تصنيف المنتجات حسب النشاط (CPA)، و (PRODCOM) وهلم جرا. هذا الخيار سيكون أقل كلفة وأقل عبئا إلى حد كبير بالنسبة للأمانة العامة للأمم المتحدة بيد أنه بالطبع، سيكون، أقل فعالية.

١٨ - بيد أنه قد يكون المتوخى خيارات وسيطة، ولا سيما إذا شكلت اتحادات مالية مؤقتة لتمويل بعض النهج الأكثر تكلفة (مثل الاتحاد المالي المؤقت الذي يضم اليونيدو والشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية والبلدان التي تقدم مساعدات ثنائية في مجال الإحصاءات الصناعية).

١٩ - ويعتمد أي من هذه النهج، باستثناء النهج الأخير، على استيفاء بعض الشروط. وعلى سبيل المثال، فلا جدوى من انشاء الخيار (ب) أو (ج) إن لم تكن هناك مخصصات لتدريب جميع الخبراء المعنيين وضمان تقديم نفس الأجوبة تقريبا على نفس الأسئلة التي تطرحها بلدان مختلفة في أوقات مختلفة. وقد لا يكون من المجدي توفير التدريب إذا لم تكن الشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في وضع

يسمح لها بتمويل اجتماع خبراء واحد على الأقل، يمكن بحث عضويته ومكان إنعقاده والبت فيهما في وقت لاحق. بل ينبغي في الواقع إضافة تكاليف هذا الاجتماع إلى جميع الخيارات باستثناء أقلها تكلفة (د).

#### خامسا - التقليل من الازدواجية

٢٠ - بحثت فرقة العمل، على ضوء النتائج الناجمة عن دراساتها الاستقصائية، خطط النشر التي اعتمدها الهيئات المختلفة. وفيما يلي الاعتبارات التي استرشدت بها:

(أ) صحيح أن أعمال جمع البيانات التي اضطلعت بها المنظمات الدولية لم يكن فيها ازدواجية، فإن هذا بحد ذاته لا يعزز التماسك، ولا سيما أن المنظمات الدولية ما برحت حتى الآن تختار نوع التصنيف الصناعي الدولي الموحد الذي ترغب في أن يستعمله أعضاؤها في الإبلاغ. والموقف الحالي ليس متماسكا من عدة نواح وهو معرض لأن يزداد سوءا. والتدابير التي بحثت في إطار فرقة العمل تتصل بالأهداف التي تسعى إليها كل منظمة:

(ب) فالهدف، بالنسبة للمكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية، هو انتاج إحصاءات صناعية يمكن مقارنتها بين جميع أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية وبين بلدان أوروبا الغربية والوسطى والشرقية:

(ج) والهدف، بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هو مقارنة الهياكل ومعدلات النمو الأوروبية بنظائرها في أمريكا الشمالية واليابان وأوقيانوسيا:

(د) والهدف، بالنسبة للشعبة الإحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة واليونسكو، هو مقارنة الأداء الصناعي والتغيرات الهيكلية بين البلدان، ولا سيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٢١ - وتبعاً لذلك، سيضمن المكتب الإحصائي للاتحادات الأوروبية إمكانية المقارنة ضمن ولايته بالنسبة للتنقيح الأول من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الاتحادات الأوروبية، على النحو الذي أوعز إليه القيام به في جميع الأحوال.

٢٢ - كما ستقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال السنتين التاليتين أو ما يقارب ذلك بنشر بياناتها، الهيكلية والترايبية كليهما، بالنسبة للتنقيح الثاني من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع البلدان، بما فيها البلدان التي سبق أن تحولت إلى التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد (أو إلى التنقيح الأول من التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الاتحادات الأوروبية). وسيطلب

من البلدان التي تحولت إلى التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد أن تقدم بيانات في كلا التصنيفين حتى الوقت الذي تكون فيه جميع البلدان تقريبا في وضع يسمح لها بتقديم البيانات بالتنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد. وبعد ذلك، وبقصد تخفيف العبء عن البلدان، ستطلب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الإذن بأن تعود إلى التنقيح الثاني من التصنيف الصناعي الدولي الموحد عند الضرورة، وذلك على أساس أن التحويل من التنقيح الثالث إلى التنقيح الثاني ممكن عمليا، في حين أن العكس ليس كذلك - من وجهة نظر الأمانة الدولية على الأقل.

٢٣ - وستواصل الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة واليونسكو في المستقبل المنظور نشر البيانات بالتنقيح الثاني، وذلك على أساس أن الأكثرية الساحقة من أعضائهما ملزمة بالاستمرار في الإبلاغ بالتنقيح الثاني أو بشكل أسبق عهدا.

٢٤ - وأخيرا، شرعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي واليونسكو في برنامج تعاون مشترك بشأن جمع ونشر الاحصاءات الصناعية، بالاستناد إلى استبيان مشترك.

#### سادسا - مستقبل فرقة العمل

٢٥ - وصلت فرقة العمل الآن إلى نقطة تحول في أعمالها. ويعود إلى اللجنة تقرير ما إذا كانت ترغب في طلب أعمال أخرى، وإذا كان الحال كذلك، تقرير الغرض من تلك الأعمال. وعلى سبيل المثال، تستطيع فرقة العمل أن تساعد اللجنة في تحسين فهم استعمالات الاحصاءات الصناعية التي يمكن مقارنتها دوليا، إذا ما أرتئي أن هذا مفيد. بلى، فقد طلبت فرقة العمل أن تضع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على سبيل التجربة، "جدول استعمال البيانات الصناعية الدولية"، على أن تبين فيه الخانات الدرجة التي تستعمل بها الهيئات الحكومية والدولية بمختلف أنواعها كل متغير في الاحصاءات الصناعية، بالنسبة لمختلف مجالات مسائل السياسة العامة. وقد ترغب اللجنة في أن تطلب من جميع أعضاء فرقة العمل القيام بدراسة مماثلة تبلغ اللجنة بمحصلتها في غضون عامين.

٢٦ - وقد تنظر اللجنة أيضا في البنود التالية:

(أ) توسيع نطاق أنشطة فرقة العمل بحيث تشمل التشييد. فقد تم الاتفاق في الدورة الاستثنائية للجنة على توسيع نطاق فرقة العمل كي تشمل الاحصاءات المتعلقة بالبضائع، التي تشمل ما جرى التقليد على تصنيفه كتشييد. ولدى بحث فرقة العمل هذه المسألة، وجدت ما يلي:

أن مصادر إحصاءات

(أ)

التشييد تختلف جدا عن المصادر المعتمدة عموما من أجل الصناعة التحويلية؛

(ب) أن المنظمات الدولية التي تشترك في جمع احصاءات التشييد إنما تفعل ذلك على أساس أن يكون هذا الجمع واحدا من أنشطة اقتصادية كثيرة أوصت باتباع نهج معين من أجل قياسها؛

(ج) أن البلدان التي تساعد في أعمال فرقة العمل تجمع وترتب مجموعة من هذه الاحصاءات تتراوح بين الاحصاءات اللازمة لتقدير تكون رأس المال الثابت الاجمالي والاحصاءات المستعملة كمؤشرات اجتماعية عن أحوال الناس المعيشية؛

(د) أنه لم يتضح لأي من أعضاء فرقة العمل كيفية معالجة المسألة المتعلقة بما طلب من فرقة العمل فعله وأن هذا سيسفر عن عملية تحزير غير منتجة اذا ما حاولت هي تحديد جدول أعمالها الخاص بالأبحاث.

٢٧ - ولأسباب المتقدمة الذكر، ستواصل فرقة العمل عملها إذا ما طلبت منها اللجنة ذلك، وإذا ما قدمت إليها أسئلة محددة في وسعها العثور على اجابة عليها وإذا ما كان الجدول الزمني المقترح متناسبا مع ما لديها من امكانيات مادية ومؤهلات. وإذا ما رغبت اللجنة في الحصول على تقرير أساسي عن احصاءات التشييد، فإن النهج الصحيح سيكون في الدعوة إلى عقد اجتماع للخبراء وتقديم تقرير من الخبراء الاستشاريين يمكن بعده تكليف فرقة العمل بالقيام بالمتابعة والرصد. وهذا ينسجم مع المناقشة المتعلقة بفرق العمل وأفرقة الخبراء التي دارت في الدورة الاستثنائية للجنة في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٤.

(ب) مواصلة تحسين امكانية المقارنة بين احصاءات الصناعة  
٢٨ - ترى فرقة العمل أنها لم تحقق بعد توازنا بين يسر التحويل إلى التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، من أجل الاحصاءات الهيكلية، ويسر التحويل إلى التنقيح الثالث المذكور من أجل الاحصاءات الترابطية القصيرة الأجل. وفضلا عن هذا، فقد تابعت عملها بالنسبة للاستفسار المتعلق باعتماد التنقيح الثالث المذكور، وكأنه ليس هناك مشكلة بشأن استعمال الوحدات الاحصائية والتوفيق فيما بينها. وإذا ما أرتئي أن هذه المسائل هامة، فقد ترغب اللجنة الاحصائية في طرح الاقتراحات التالية:

(أ) أن توضع الأولوية العليا بالنسبة للتحويل إلى التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد على إجراء دراسة استقصائية هيكلية أو تعداد هيكلية وألا تعالج مسألة تحويل الاحصاءات القصيرة الأجل إلا بعد ذلك. وأن تقوم الشعبة الاحصائية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، خلال السنتين التاليتين بمساعدة من البلدان المتطوعة، بوضع مشروع مبادئ توجيهية تنفيذية معدة لوصل المجموعة الزمنية الماضية المبينة في التنقيح الثاني من التصنيف الصناعي الدولي الموحد، بالمجموعة الجديدة القصيرة الأجل المبينة في التنقيح الثالث من التصنيف المذكور، وأن يركز هذا العمل في الأجل القصير على تحويل الاحصاءات الصناعية في التنقيح الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد/التنقيح الأول للتصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في

الاتحادات الأوروبية، إلى التنقيح الثاني من التصنيف الصناعي الدولي الموحد/التصنيف الصناعي العام للأنشطة الاقتصادية في الاتحادات الأوروبية ٧٠، وأن تقوم فرقة العمل برصد الجوانب العملية من هذه المبادئ التوجيهية التي تشمل التحويل في كلا الاتجاهين؛

(ب) أن تضطلع فرقة العمل بدراسة استقصائية صغيرة النطاق معدة للتثبيت من التباين في تعريف الوحدات الإحصائية الواجب إدخالها في التصنيف الصناعي الدولي الموحد، وأن تقارن الاستعمال الحالي بما قد أوصي به في مقدمة التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد<sup>(١)</sup>، وأن تقترح على اللجنة الطرق والوسائل لانتاج تكملة للمقدمة وأن تقترح أيضا الطريقة التي يمكن بها إدخال مزيد من الانسجام على الممارسات الحالية.

#### سابعاً - نقاط للمناقشة

٢٩ - قد ترغب اللجنة الإحصائية في القيام بما يلي:

(أ) النظر في الخيارات المقترحة من أجل تطبيق التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد؛

(ب) استعراض سبل العمل المحتملة لفرقة العمل في المستقبل، والتعليق عليها.

#### الحواشي

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.90.XVII.11، الجزء الأول.

## تذييل

الولاية

١ - تضطلع فرقة العمل بأعمالها في اطار الافتراضات العامة التالية:

(أ) عند معالجة قضايا جمع البيانات، يجب أن تفسر كلمة "الصناعة" بمعناها الضيق، أي على أنها تعني التعدين، والصناعة التحويلية، والمرافق العامة بيد أنه ينبغي أن تفسر "الصناعة" بمعناها عند مناقشة تطبيق التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية. (ISIC, Rev.3).

(ب) لم تعالج فرقة العمل المعنى المقصود من كلمة "تشديد" في المرحلة الحالية من أعمالها. وقد يعيد الفريق العامل وزع هذه المسؤولية أو قد يرغب في وزعها فيما بعد ضمن ولاية فرقة العمل في المستقبل.

٢ - تؤكد فرقة العمل أن تقييم الدرجة التي طبق بها التنقيح الثالث من التصنيف الصناعي الدولي الموحد - وليس تنقيح هذا التصنيف مرة أخرى - هو ضمن ولايتها. كما تلاحظ أن عدم توفر رموز للتحويل من التنقيح الثاني للتصنيف الصناعي الدولي الموحد إلى التنقيح الثالث منه هو عقبة رئيسية أمام هذا العمل. فقد أصبحت المقارنات بين الأقطار متزايدة الصعوبة وسيكون اعتماد تصنيف دولي بحق على نطاق واسع أكثر العلاجات فعالية.

٣ - ولفرقة العمل هدفان نهائيان:

(أ) استعراض الطرق لتحسين إمكانية المقارنة دولياً بين الإحصاءات الصناعية، والتوصية بها؛

(ب) الموافقة على أية تدابير تدعو إليها الحاجة للتقليل من الازدواجية في الإحصاءات الصناعية وتشذيب جمعها وترتيبها ونشرها وتنسيقه على نحو أفضل.

٤ - تعتمد فرقة العمل بنداً إضافياً في جدول الأعمال بعنوان "تنظيم المعرفة بشأن مستعملي الإحصاءات الصناعية واستعمالاتها، مع التأكيد بشكل خاص على مسائل السياسة العامة التي تعد الإحصاءات الصناعية لتوضيحها".

-----